(رهانات الجامعة كأداة لترسيخ قيم المواطنة من خلال فلسفة السلم والمصالحة الوطنية)

د/ إدريس عطية، جامعة تبسة

المُلخص:

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة أهمية السلم والمصالحة الوطنية في حياة المجتمعات والشعوب، فالدراسة تسعىلكشف طبيعة العلاقة الرابطة بين السلم والمصالحة الوطنية والمواطنة كمفهوم نحتاج لتجسيده على أرض الواقع فهو قيمة تخضع إلى عدة مؤشرات تحدد شدة وقوة العلاقة بين الفرد المواطن والدولة، فاستراتيجية السلم والمصالحة الوطنية تسعى إلى ترسيخ قيم المواطنة الايجابية من خلال غرس ثقافة التصالح وفلسفة تدبير الشأن العام وبناء هوية قوامها العدالة والبناء الوطني واحترام حقوق الإنسان وتفعيل منطق المسؤولية بالجزاء وتعزيز الوحدة الوطنية في جوء من الشفافية والمصداقية، وتعالج الورقة الموضوع في النقاط التالية:

1. المحددات الايتومولوجية للسلم والمصالحة الوطنية ؛
2. إيجاد مضامين المواطنة في السلم والمصالحة الوطنية ؛
3. رهنات الجامعة كأداة لترسيخ قيم المواطنة من أجل السلم والمصالحة .

كلمات مفتاحية: السلم،المصالحةالوطنية،المواطنة،الاستقرار،الأمن،القيم.

Abstract:

The paper is to explore the importance of peace and national reconciliation in the lives of societies and peoples. The study seeks to uncover the nature of the relationship between peace, national reconciliation and citizenship as a concept that we need to reflect on the ground. Seeks to consolidate the values of positive citizenship by instilling a culture of reconciliation and the philosophy of managing public affairs and building an identity based on justice, national construction and respect for human rights and activating the logic of responsibility by the penalty and the promotion of national unity in a transparent and The credibility, the paper addresses the topic in the following points:

.1Ethomological determinants of peace and national reconciliation;

.2Creating the contents of citizenship in peace and national reconciliation;

.3Pledge the university as a tool to consolidate the values of citizenship for peace and reconciliation.

Keywords : peace, national reconciliation, citizenship, stability, security, values.

مقدمة:

تبرز أهمية استراتيجية السلم والمصالحة الوطنية في تكريس قيم المواطنة، في ظل المتغيرات المتلاحقة وفي إطار ما تفرضه التجليات الراهنة لظاهرة العولمة، حيث أصبحت للممارسة الديمقراطية موقعا أساسيا في استراتيجيات وسياسات الدول المتقدمة، وهو ما يجب أن يؤخذ به أيضا في الدول النامية التي تستهدف التحديث وإعادة البناء بما يتوافق مع متطلبات العصر وبما يضعها على خريطة العالم كدول قوية ومؤثرة وفاعلة.

ومن ثم يتجسد للاستراتيجية السلم والمصالحة الوطنية بأنماطها المختلفة التقليدية منها والحديثة، عبر كافة مستويات الممارسات السياسية والأمنية من أجل تحقيق مواطنة صالحة وإيجابية في الدول التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة، وتحقيق مقومات التنمية الشاملة التي تهتم بالتنمية المواطنية (المدنية أو الحضرية)، التي تعنى بكافة أفراد المجتمع من حيث تعليمهم المهارات الجديدة وتهيئتهم لقبول الأفكار المستحدثة مما يمكنها ويمكنهم من الانفتاح والاستفادة من الغير دون الانصهار أو الذوبان فيه، وتكوين الاتجاهات التي تستلزمها عملية التحديث، وبناء الدولة العصرية، والتنمية الذاتية لشعوبها، والتي تمثل نقطة البداية السليمة لتحديث أي مجتمع.

ويتطلب ذلك تكاثف وتكامل كافة المؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية والتعليم والتكوين الثقافي والترفيه الراقي المفيد، للدفع بضرورة ترسيخ مجموعة من القيم والأفكار والسلوكيات الايجابية، ومنها على سبيل المثال: المواطنة والمشاركة والانتماء والحرية المسؤولة؛ والتي تعد نتاج البيئة المحيطة بها وفي سياقاتها المختلفة (التاريخية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية)، أخذين في الاعتبار أنه بين إحساس الفرد بالاهتمام والرغبة في المشاركة من جانب، وبين شعوره بالمسئولية من جانب أخر تغرس فكرة المواطنة.

وبما أن الوعي بالمواطنة هو نقطة البدء تظل المواطنة كقيمة عليا مرتبطة ومرهونة بقدرة البناء السياسي على الاستجابة للبناء الاجتماعي .الاقتصادي، ومن ثم يتوافر للفرد القدرة على ممارستها والعمل على تنميتها وتطويرها أيضا. وعلى هذا الأساس نطرح المشكلة البحثية التالية:

كيف يتحدد دور الجامعة كأداة لترسيخ قيم المواطنة من أجل السلم والمصالحة الوطنية؟

أولا: المحددات البنيوية للسلم والمصالحة الوطنية:

بداية لابد من التأكيد على أهمية شبكة المفاهيم حيث تعد جزءا من المنهج وأداة له، كما أن استخدام مفاهيم في دراسةالظواهر السياسة، دون إدراك أبعادها ومصادرها، وذلك بسبب غياب المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة، يعد تقصيرا علميا، خاصة إذا علمنا أن مفاهيم مثل السلم، السلام، المصالحة، العدالة، مفاهيم مشتقة من منبع مفاهيمي واحد من جهة، غير أن الاختلاف يكمن في التلقائية واللاإرادية ومعيار المنطقية فيما بينها من جهة أخرى[53].

فالسلم Paix[54]هو حاجةٌ فطريةٌ لكل إنسانٍ على وجه الأرض؛ لأنها الحالة الطبيعية للحياة التي يعيشها الناس بتآلفٍ وانسجامٍ ومودةٍ وهدوء، ولا يتصوّر الانسان نفسه إلا جزءاً من أمةٍ تعيش في حالةٍ من الإخاء بين مواطنيها وبين الأمم الأخرى، فالنفس البشرية تنبذ الكراهية والعداوة والحقد لأنّها أمورٌ معاكسةٌ للفطرة، كما أن السلم يرمز إلى استخدام لغة الحوار والتفاهم بين الأفراد لا أن يتمّ فرض الآراء بالإكراه والإجبار.

يأتي السلم [55]بمفهومه الإيجابي معاكساً لمفهوم الحرب والتي تشمل الدمار والخراب وتحطيم الأفراد والمجتمعات فتعم الكراهية ولا ترقى الأمم بل تتخلف وتظل في أسفل سلم الحضارات، فالسلم شرطٌ وأساسٌ لقيام مجتمعاتٍ قويةٍ ومتماسكةٍ وقابلةٍ للنموّ والتطور والصحة النفسية، فهي تكون قادرةً على الإبداع والإنجاز والإنتاج.

---

(53) محمد خنوش،"**التغير السياسي في إفريقيا**،" مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول " التغير السياسي في ظل الراهن الدولي: الرهانات والتحديات، (جامعة المسيلة: قسم العلوم السياسية، يومي16 و17 أفريل 2013).

(54)السلم والسلام في اللغة أسماء مشتقّة من فعل سلِم

(55)السلم من وجهة نظر الإسلام، إذ يجدر بالذكر أنّ الإسلام أكد على أهمية السلام في سعيه لإقامة مجتمعٍ راقٍ ومستقرٍ يشعر أفراده بالأمان والطمأنينة والسكينة في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، فقد جاء في القرآن الكريم " **وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله**"، كما أنّ تحية الإسلام وهي "السلام عليكم" تعد من أكبر الدلائل على أنّ الإسلام دين السلام، ولم يدعُ للحرب قط إلا لإعادة حقٍ أو إعلاء شأنٍ أو نصراً للدين والضعفاء، وحتى في حالة الحرب فقد التزم المقاتلون المسلمون بأسلوبٍ خَلوقٍ في حربهم فلم يقتلوا شيخاً ولا طفلاً ولا امرأةً ولم يقطعوا شجرةً ولم يهدموا معبداً على الرغم من أنّ شعائر تخص ديناً آخر غير الإسلام تقام فيه.

وأخذ السلم العديد من الأنواع؛ كالسلم السياسي وهو الذي ينبذ الحروب والصراعات المدمرة فتعيش الأمة نفسها والأمم الأخرى في حالةٍ من الأمان على الأرواح والممتلكات، والسلم الاجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع نفسه، والسلم البيئي الذي يعني صيانة البيئة ومواردها الطبيعية ثرواتها[56].

ولعل أهم انواع السلم هو السلم الداخلي للإنسان فيكون شخصاً متصالحاً مع ذاته محباً لنفسه وللحياة والناس، وترمز الحمامة البيضاء وغصن الزيتون للسلام عالمياً، كما أُسست منظماتٌ وهيئاتٌ دوليةٌ لحفظ السلام بعد الحروب العالمية المدمرة كالحربين العالميتين الأولى والثانية في أعوام 1914 و1939 مثل هيئة الأمم وعصبة الأمم [57]، فليس هناك أسوأ من فقدان السلم،لأنّ ذلك يعني الانشغال في قضايا أساسيّة لوجود الكائن الحي،وهي بذلك توجه طاقاته إلى غير التطور والازدهار،وتستهلك من حياته و تخرّب عيشته ،لذا فالتوافق والتكيف مع البيئة مهم جداً في التمهيد لبسط السلام، وكل دين من الأديان تحدث عن السلام لأهميته وقوة تأثيره على حياةالشعوب.

وما يمكن قوله أن السلمغاية إنسانية لا تخضع للتقادم، وإنما تهددها الندرة.

أما فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية التي تعد كإجراء أساسي للعدالة الانتقالية، إذ تُشير العدالة الانتقالية[58]إلى مجموعة التدابير القضائيةوغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ماورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية،ولجان الحقيقة،وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعةمن إصلاح المؤسسات.

العدالة الانتقالية متجذرة في المساءلة وجبر ضرر الضحايا وتعترف بكرامتهم كمواطنين وكبشر. تجاهل الانتهاكات الواسعة قد يكون مَهْرَبا سهلا ولكنه يدمر القيم التي يُبنى عليها أي مجتمع لائق. تسأل العدالة الانتقالية أصعب الأسئلة التي يُمكن تصورها حول القانون والسياسة. عن طريق وضع الضحايا وكرامتهم في المقدمة، تشير العدالة الانتقالية إلى الطريق قُدماً لتجديد الالتزام بجعل المواطنين العاديين على يقين بالأمان في بلدانهم – في مأمن من تجاوزات سلطاتهم وتحت حماية فعالة من أي انتهاكات من قبل الآخرين. فالعدالة الانتقالية ليست طريقة لإصلاح كلما هو خطأ في المجتمع ،وربما تساعد العدالة الانتقالية النضالات المجتمعية والسياسية طويلة المدى من أجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص،ولكن لاتحل محلها، فهي ليست نوعا خاصاً من العدالة مثلا لعدالةالتصالحية أوالعدالة التوزيعية أوالعدالةالجزائية،ولكنها تطبيق لسياسةحقوق الإنسان في ظروف معينة، كما أنها ليست عدالة "لينة" بل هي محاولة لتوفير أكثر العدالة ممكنة في ظل الظروف السياسية في ذلك الوقت.

من هنا يبدأ التفكير الفعلي في موضوع العدالة الإنتقالية [59]ذو التجارب الإنسانية الحديثة والناجحة في معظمها, فالحفاظ على قيم العدالة والتضامن الاجتماعي وتعويض الضحايا وكشف الحقيقة الكاملة والحفاظ على، فلا يجب أن تكون العدالة في مراحل ما بعد الصراع إلى عدالة انتقالية لاانتقامية بحيث تغرق في التشفي ولاانتقائية بحيثت ستفيد منها فئات معينة دون غيرها[60].كلمة المصالحة لها معاني قانونية والتي تعني العدالة الانتقالية في شكلها ومضمونها بالكامل فالهدف الاستراتيجي لنهج العدالة الانتقالية هنا يتلخَّص في الانتقال إلى مجتمع تسُود فيها العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتتوفر فيه ضمانات تحُول دون تكرارت الانتهاكات أو غيرها، ولكي يتحقق ذلك ينبغي توفر خطة متكاملة محددة بفترات زمنية واضحة على أن تبدأ الممارسةالعملية

---

56)charles webel , johan galtung (2007), **Handbook of Peace and Conflict Studies**, Page 7.

57) Diaku Dianzenza Kunsikila ،"**Peace: Who Needs it And How is it Possible in The Society**" ، Central Africa Conflict Prevention Association (CACOPA).

58) في تسعينات القرن الفائت، صاغ عدد من الأكاديميين لأمريكيين هذا المصطلح لوصف الطرق المختلفة التي عالجت بها البلدان مشاكل وصولاً نظمة جديدة إلى السلطة

59) تعرف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة الأساليب والأليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة زمنية محددة تنتقل فيها الجماعات من فترة الصراعات إلى الاستقرار..

60)David Bloonfield,Teresa Barnes and Luc Huyse , **Reconciliation After Violent Conflicts** Stockholm :Information Unit,2003,pp.23-25.

بقرارات صائبة وخطوات راسخة بدء بالخطوة الأكثر أهمية ثم التي تليها في الأهمية على أن يظل الباب مفتوحا أمام استكمال كل الآليات اللازمة لتحقيق أهدافها والتي من أكبرها على المدى المتوسط والطويل ضمان زوالا لأسباب التي أدت ألياأصلا[61].

ومعاني سياسية تتعلق بالأساليب والاجراءات التي تم استخدامها بما في ذلك تقبل الشعب، والقيام بترتيب السياسية واقتصادية واجتماعية لتحقيق المصالحةالوطنية الشاملة وفي خطوات متوازية مع الترتيبات القضائية والقانونية،ومنها[62]:

- البدء في حوار واسع وشامل مع المجتمع،وخاصة مع أسر الشهداء وضحايا النظام الهالك بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان
- اتخاذخُطوات عملية توضِّح للمجتمع أن الثورة أسفَرت عن تغييرات حقيقية من خلال احترام فِعلي لحقوق الإنسان ومواصلة محاسبةالمسؤولين؛
- الشروع في إصلاح القوانين المقيّدة للحريات وإصلاح المؤسسات التي تسبَّب تفيالماضيفي انتهاك حقوق المواطنين وعدم السماح لمَن أفسدوا في الماضي،بمواصلة نشاطهم الهدام؛
- تفعيل لجان الحقيقة،لكشْف حقيقة ماحدث أثناءالثورة وماكان يحدُث في الماضي وضَمان عدم تكراره.

ولكي تنجح المصالحة الوطنية هناك عدةشروط لابد من توفرها وهي:

1. اعتراف رسمي بالوقائع التي شكلت انتهاك الحقوق الانسان والإقرار بمبدأ محاسبة مرتكبيها في إطار مبدأ تصالحي يشمل كافة ألوان الطيف السياسي والاجتماعي؛
2. الإقرار بمبدأ تعويض أهالي المتضررين ماديا ومعنوياً؛
3. إبراز تجربة العدالة الانتقالية في الذاكرة الوطنية لكي تكون سداً أمام كل من يفكر في اقتراف امثالها سواءً بتناول ذلك الحد ثم حل التحقيق في وسائل الاعلام او بأحداث مشاهد تذكارية في موقع الحدث؛
4. العمل على الكشف عن جميع المختفين والمفقودين وتحديد صور اختفائهم والعمل الجاد على تسليم رفات المتوفين منهم لذويهم واشراكهم في التحقيقات المتعلقةبذلك؛
5. ضمان حيادية لجان الحقيقة والعدالة واستقلاليتها عن أروقة السلطة،بحيث لايكون منبين أعضائها من تولوا وظائف من شأنها القيام بممارسات سياسية أوقضائية لها علاقة بالأحداث التي تجرى التحقيقات بشأنها.

ثانيا: إيجاد مضامين المواطنة في السلم والمصالحة الوطنية:

ارتبط مفهوم المواطنة كمصطلح، بالمجتمعات الغربية الأوربية، حيث تطورت المواطنة في نطاق محدود كان الإنسان البدائي يرتبط في إطاره بالمكان والعمران والإطار الاجتماعي الذي يعيش في نطاقه، وعندما تبلورت دولة المدينة اليونانية والرومانية القديمة قام البعض بتطوير بعض الحقوق والامتيازات التي امتلكوها في نطاق الإطار المكاني-الاجتماعي في مقابل حرمان البعض الأخر منها، ونتيجة لذلك تولدت عواطف ارتباط بالمكان عند البعض من جهة، وعواطف الاغتراب عند البعض الأخر من جهة ثانية.

ومع قيام حركة الإصلاح الديني والثورة الفكرية والعلمية والتنويرية المرتبطة بفلسفة الأنوار في أوربا، بدأت مرحلة جديدة في تطور متغير لمفهوم المواطنة حيث ارتبطت المواطنة بمفهومين: الإنسانية Humanism، والعالمية Universalism، بمعنى وجود قيم إنسانية تسود العالم كله دون تمييز، كالتسامح والإخاء، والمساواة بين البشر[63].

---

[61] تطبيق إجراءات "**العدالة الانتقالية**": أهمها (**1990**) والأرجنتين (**1983**) وغواتيمالا (**1994**) وجنوبأفريقيا (**1994**) وبولندا (**1997**) وإسبانيا (**1978**)،وسيراليون (**1999**) وتيمورالشرقية (**2001**) والجزائر (**2005**).

62) David Bloonfield,Teresa Barnes and Luc Huyse , **Reconciliation After Violent Conflicts** Stockholm :Information Unit,2003,pp.29-31.

[8] عبد الودود مكرم، **القيم ومسئوليات المواطنة: رؤية نقدية** (القاهرة: دار الفكر العربي: 2004)، ص.39.

وجاءت الثورة الفرنسية معلنة أنها تؤسس أمة جديدة لا علاقة لها بالمرجعية البيولوجية، أو الدينية، بل مرجعيتها الوحيدة هي قرار حر من المواطنين من خلال ما استحدثه "جون جاك روسو" عن مفهوم العقد الاجتماعي، واستقلالية الفرد وحقوقه في مواجهة الدولة وعن العيش كمواطنين متضامنين ينتمون إلى دولة وطنية، ومجتمع عام وليس إلى مجتمعات محلية في ظل قوانين يسنونها دون قيود.واستكمل ذلك ببعد أخر من أبعاد المواطنة حينما حولت الدولة "البشر"، من رعايا عليهم واجبات إلى مواطنين لهم حقوق مثلما عليهم واجبات مؤكدة شرعية المشاركة في القضايا التي تمس الوطن والدولة والمجتمع.

وفي عصر العولمة ظهرت مجموعة من التحولات والمتغيرات تعمل في اتجاه تحرير المواطنة من حدودها الوطنية وذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

داخليا: أثرت عملية الحراك الاجتماعي والسياسي والجغرافي لأفراد حاملون لهويات من مجتمعات عدة على ارتباط المواطنة بمفهوم الهوية السياسية، والذي طرح كوسيلة يمكن من خلالها أن يصل الأفراد لحل الاختلافات الناجمة عن خصوصياتهم الثقافية مع إعادة التفكير في الديمقراطية من خلال مفهوم الديمقراطية المتعددة الثقافات Multiculturalism Democracy، والتي تعني التفكير في القواعد التي تسمح بالتوفيق بين متطلبات الديمقراطية، وعلى رأسها حكم الأغلبية وواقع عدم التجانس الاجتماعي والثقافي، ومسألة وجود ضمان الاحترام حكم الأغلبية للأقلية.

أما خارجيا: ارتبطت فكرة تحرير المواطنة بالمواطنة العالمية التي تسقط الانتماءات الوطنية ليتولد انتماء شامل ومواطنة إنسانية بلا تحديد أو تمييز، وهي "مواطنة إنسانية "ترتبط بتحالف البشر من أجل إعلاء مثل عليا كالحرية، والديمقراطية والحوار.

وترتبط المواطنة الإنسانية بالاستقبال النشط مما يعكس أهمية تطبيق ذلك المفهوم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العالم، والتي لن تتأكد إلا من خلال اتخاذ الفرد لمسافة بين قيمة ذاته، وبين تفاعله مع الأخر، ومحاولة تقبل منظومة قيميه عالمية تستقر من خلال مناقشات وحوارات جمهورية Conversation Republicaine مفتوحة للكل.

وبناء على ذلك، فالمواطنة كمفهوم في المجتمع الغربي، تعني انتقالا للحقوق من الدولة إلى الأفراد، وتشير إلى عضوية الفرد في الجماعة سواء كانت هذه العضوية إيجابية أو سلبية، بحيث تنظم له هذه العضوية حقوق وواجبات قائمة في ذلك على مبدأ العمومية والمساواة[64].

وللمواطنة بعد قانوني؛ يتمثل في التنظيم القانوني للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة ودون أي تمييز بينهم ويقابل هذه الالتزامات التي يجب الوفاء بها.

وكذلك، هناك بعد مادي للمواطنة يتجسد في قدرة الدولة على توفير متطلبات الحياة الملائمة للأفراد. وبعد معنوي – سوسيولوجي، يرتبط بمشاعر الولاء والانتماء للدولة من قبل الفرد وتفضيل المصلحة العامة على الخاصة والاحترام الطوعي للقانون.

وقد يختلط الأمر لدى البعض، بين حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، إلا أنه يمكن عبر مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التمييز بين حقوق الإنسان، وحقوق المواطن رغم أن أغلب مواده تستهدف الإنسان والمواطن معاً، لأن تنظيم حقوق المواطن يبدوا كضمانة غير مباشرة لحقوق الإنسان، ولأن احترام حقوق الإنسان ضرورية لممارسة حقوق المواطن.

---

(9) في الغة الفرنسية أشار: **القاموس الفرنسي "لاروس" LAROUSSE** إلى المواطنة على أنها معنى المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر، ولفظ المواطن بمعنى الشخص الذي يتمتع بعضوية بلد ويستحق ما ترتبه هذه العضوية من امتيازات. أنظر:

.312. GéreFrançois,**Dictionnaire de La Pensée Stratégique** (Paris: Larousse Bordas/ her2000) ,P-

-وفي اللغة الانجليزية أشار **قاموس"أكسفورد" Oxford world power dictionary** إلا أن كلمة المواطنة ***Citizenhip*** تستخدم ليقصد بها حالة أن يعد الفرد كونه يعيش في رحاب دولة معينة وينتمي إليها ويخلص لها فيحضى من ثم بالحماية أو يتمتع بالعضوية فيها سواء بحكم المولد أو بحكم إكتساب الجنسية.

أنظر:

–Oxford world power dictionary (china: oxford university press, 2006),P.105.

إن المواطنة لا يكفيها مجرد إقرار الحقوق، وإنما يتم قوامها بأداء التزامات تتمثل في السعي إلى معرفة الحقوق والتشبث بها والدفاع عنها، فضلا عن ممارستها في إطار الصالح العام، مما يبرز دور الفعل الموطني وأهميته، ومن ثم يتضح أنه هناك علاقة وثيقة بين مفهوم المواطنة والنظام السياسي بمعنى أنه كلما اقترب النظام السياسي من النموذج الديمقراطي ساعد ذلك على تحقيق وتعزيز المواطنة بأبعادها المختلفة.

ثالثا: رهانات الجامعة كأداة لترسيخ قيم المواطنة من أجل السلم والمصالحة الوطنية:

الترسيخ (التكريس أو التحقيق) هو عبارة عن مسار بطيء[65]،لكنه هادف يتم من خلاله التحول من المواطنة في بعدها الشكلي إلى جوهر الممارسةالمواطنية،وذلك من خلال غرس قيم السلم والمصالحة الوطنية بشكل دوري ودائم، ويكون رهان الجامعة هو الممارسة الفعلية لثقافة المواطنة وسلوكها، وقد تشكل استراتيجية المصالحة الوطنية مدخلا أساسيا لتجاوز الارتياب في العمل السياسي داخل الوحدة الوطنية الواحدة.

ويتطلب تحول المجتمعات نحو الحداثة والديمقراطية وغرس وتنمية قيم المواطنةبين عامة الناس، وبما لا يجعلها حكرا على المثقفين أو المشتغلين بالسياسة؛ حيث تتحقق المواطنة عبر الممارسة الديمقراطية ليس فقط من خلال الفعل الانتخابي الذي يسعى إلى إيجاد آلية منطقية من أجل ممارسة السلطة للتعبير عن المواطنين وقضاياهم ، وإنما أيضا من خلال اتساع المجال العام للنقاش وتبادل الآراء والتعبئة الاجتماعية وإتاحة الكلمة للمواطنين وتأكيد حرية التعبير والاختيار، ودفع الحوار الفعال بين مختلف الفئات في المجتمع وتنوع الأصوات ومدى تعبيرها عن الرأي العام أياُ كانت درجات التباين بين فئاته وإتاحة فرصة ممارسة المواطنين لحرياتهم الفردية وحثهم على الفعل والمشاركة.

وفي ضوء ما تشير إليه العديد من الدراسات عن غياب مفهومي المواطنة الفاعلة، والمفتوحة خاصة في المجال السياسي، حيث لا تعكس نسبة المشاركة في الانتخابات وأشكال المشاركة المختلفة لدى المواطن إلا مواطنا مقيما بشكل منظم أو ينخرط في الحياة السياسية مما يؤكد ضرورة غرس ونشر مفهوم اتساع علاقة المواطن بالدولة التبادلية، أي حقوق وواجبات المواطن في مقابل حقوق وواجبات الدولة؛ وعليه يتولد لدى المواطن الحافز للمشاركة والتفاعل في المجتمع مما يفرز ويدعم من المواطنة من جديد. كما تقتضي أيضا الفعالية الديمقراطية، إضافة لهذه الشروط التأسيسية، التشجيع على تداول النخب بفتح مجال المشاركة السياسية للنخب المثقفة حسب قاعدة الكفاءة والاستحقاق المنتجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المحققة لأكبر قدر من التنمية الإنسانية المستدامة والأمن الإنساني، فعولمة حقوق الإنسان والديمقراطية، تستدعي بالإضافة للانتخابات وتعددية الأحزاب والمجتمع المدني، عولمة المعرفة والكفاءة أيضا.

إذ تعد الجامعة مركز إشعاع لإنتاج المواطنة، وبالتالي فهي القاطرة الأساسية لبناء سياسة عامة رشيدة وناجعة، حيث ثبّت وفق المنظور المقارناتي أن جميع التجارب الناشئة الناجحة في العالم هي التي اهتمت بمسألة التعليم وإصلاح السياسيات التعليمية، لتتواكب والمتطلبات السوسيوتاريخية والسوسيوثقافية للمجتمع، ومن ثم يتم هندسة الخيّارات الكبرى للدولة الوطنية.

وأن بناء المواطنة الفاعلة والمسؤولة تأتي انطلاقا من الجامعة، كوّن الجامعة هي التي تكرّس قيم التنشئة السياسية وكذا قيم الثقافة السياسية، لتشكّل بذلك دعامتا بناء المواطنة الفعالة والمسؤولة، التي تنحصر في عملية مشاركة الدولة في جملة من الواجبات يقابلها حزمة من الحقوق، هذا إذا نظرنا للمواطنة بمفهومها الكلاسيكي، أما إذا قاربنها بمنظورها المعاصر، فهي أكثر اتساعا، بل إنها تذهب إلى إشراك المواطن في عملية ضخ القرار السياسي لتفتح بذلك مجداً عظيماً للديمقراطية التشاركية في طابعها المحلي والوطني.

وبالتالي فالدولة تعمل على رسم سياسة تنموية شاملة، تتركز أساساً على الجامعة وتستند إلى إصلاحات السياسية العامة التعليمية وفق قواعد حكامة نظام التعليم العالي في الجزائر التي تنتج النجاعة والفعالية وتخلق روح المسؤولية لدى الجميع من خلال تنويرهم

---

(10) عبد السلام يخلف،" الرشادة في عصر العولمة: بديل ممكن أم يوتوبيا؟،" **دراسات إستراتجية**، ع.6 (جانفي 2009)، ص ص.81-101.

وتشبعهم بالقيم الايجابية للمواطنة، فالتعليم ينوّر المجتمع لتحقيق الأهداف الكبرى للدولة، وبالتالي فالرهان هو رهان الجامعة لوحدها.

وتتضح تجليات المواطنة الإيجابية من خلال سلوك السلم والمصالحة الوطنية في تحقيق القيم المحورية التالي:

1. قيمة المساواة؛ حيث تؤسس فلسفة السلم والمصالحة لتحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع (شباب، نساء، أطفال..) في العديد من الحقوق مثل حق الانتخاب، وحق الترشح وحق العمل..وغيرها.
2. قيمةالحرية؛ والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاختيار، وحرية المشاركة والتصويت أو الامتناع، وحق الحديث والمناقشة بحريةمع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله.
3. قيمةالمشاركة؛ التي تتضمن المشاركة في الحياة السياسية والمدنية للمجتمع بما فيها التصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها،وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وكذا المشاركة فيها.
4. المسؤوليةالاجتماعية؛ التي تتضمن العديد من الواجبات احترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين، واحترام آراءهم وتوجهاتهم[66].

ويتضح مما سبق، أن المواطنة في عالم ما بعد الحداثة تعد عملا أساسيا من عوامل التنمية السياسية الديمقراطية القائمة على "الجودة " [67]والمحركة لعمليات البناء التعددي للدولة والمجتمع معا من أجل تكريس أفكار الاندماج، والتمثيل، والمسؤولية بالجزاء، والتباين السلطوي، والتعقيد المؤسساتي والكفاءة الإدارية.

من هنا يظهر أن المواطنة أضحت تمثل أحد الأبعاد العملياتية للممارسة الديمقراطية المعاصرة، والتي تقوم على تفعيل مشاركاتي لحقوق الإنسان حسب المنظور العملي المكرس في مختلف الصكوك الدولية المؤسسة لنسق الحقوقي العالمي، والتي أعطت أرضية فيينا للعام 1993بعدا إجرائيا جديدا لذلك، ولكن أكثر فأكثر حسب المنطلقات الأنطولوجية للكوسموبوليتانية الجديدة في علم أكثر تغيُّراَ وتعقيداً.

الخاتمة: نحو تشكيل ثقافة السلم والمصالحة من أجل المواطنة المستمرة.

نظريا توجد المواطنة وترتبط بالهوية والقانون والحقوق والواجبات على كافة المستويات، في حين أنها تنتهك على أرض الواقع نتيجة لمجموعة من المتغيرات الإيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا الدولية.

إن تنمية قيم المواطنة هي معنى أكبر من مجرد التلقين لسياسة معينة أو التنشئة السياسية أتاها المعنى الذي من خلاله يدرك الفرد واجبات دوره، ومسئولياته تجاه مجتمعه بما يحمله على تبني رؤية ملائمة للعمل الوطني من خلال القنوات الشرعية؛ بل هي ثقافة تتجسد من خلال التصورات القائمة عن السلطة أو الحكم بصفة عامة مع أعطاء أهمية مثلى لمدى تأثير العوامل السوسيو-سياسية المتعددة كالأمية والفقر..وغيرها.

حيث كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن المشهد السياسي والمدني في ارتباطه بالمشاركة في شقها السياسي كحال الفعل الانتخابي، بينما يتحدث البعض الأخر عن اللامشاركة واللاتسيس بالنظر إلى نسب المشاركة الضعيفة التي قد تطبع العملية السياسية ككل بناء على قناعات غذتها المتغيرات الثقافية.

في حين يتحدث البعض، بنوع من العمومية عن أهمية السلم والمصالحة الوطنية في ترسيخ قيم المواطنة، بكون المشاركة السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق الانتقال الديمقراطي، والبعض الأخر، يحاول أيضا أن يذهب بعيدا، ويتحدث عن المشاركة بشكل قطاعي؛ المشاركة وعلاقتها بقطاع الشباب، وبقطاع المرأة..، ويتم تبرير هذه العلائقية بالأهمية التي يكتسبها هذان القطاعان.

---

[66] يخلف، **مرجع سابق**، ص ص.81-101.

[67] Noris, **op. cit**. , p.91.

لا يمكن أن نغفل تهيئة الأجيال الناشئة لما يمكن تسميته بسلوكيات المواطنة العالمية فلا تعارض بين الوطنية، والمواطنة العالمية، بل إن شعور الفرد بوطنيته وولائه الوطني يعتبر خطوة أساسية في سبيل العالمية الصحيحة؛ وإن الولاء للمجتمع العالمي لا يمكن أن يكون بديلا للانتماء الوطني، إنه يكمل هذا الانتماء ولا يناقضه.

وللسلوك السلمي والتصالحي الوطني دور وأهمية كبرى في مجال غرس وتعزيز ونشر قيم المواطنة، إذا اقترن بالصالح العام وإذا أحسن استثمارها، وإذا مارست مهامها في إطار المسؤولية الاجتماعية، حيث يدفع بالمواطن على الفعل والمشاركة الايجابية والدائمة، فلا بد من ضرورة الدعوة إلى تأهيل الفعل السلمي التصالحي كمدخل للتحول في تدابير مسألة المواطنة.

مجلة حقائق